TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science

العلاقة بين عجز الموازنة العامة والمديونية العامة في مصر للمدة من ٢٠١١-٢٠٢٠

The relationship between the public budget deficit and public debt in Egypt for the period from 2011-2020

Asst. Lecture. Muna Habeeb Ahmed

م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدي (*)

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 8.7. 2021
- Accepted 20.8. 2021
- Available online 30.9.2021

Keywords:
- Egypt
- Public budget
- Budget deficit
- public debt

Abstract: The success of countries is measured by the researchers of their economic stability, so they have paid great attention to the public budget deficit because of its direct relationship to the economic situation of the country. And the budget deficit is one of the most important problems that the Egyptian economy suffers from, it is a structural imbalance that is not related to the trade cycle and shows the superiority of government spending items over public revenues, and the Egyptian government has sought to confront a deficit in its public budgets and work to reduce it through an economic reform program, by a deflationary policy that works to increase revenues and rationalize public expenditures. Despite that, still represents a major challenge for the Egyptian government, as the proportion of the overall deficit in the Egyptian public budget (8.0%) it's what represents the total deficit for the fiscal year (2019-2020), which constitutes more than twice the percentage allowed by the European Union Agreement (Maastricht), which specified (3%) as an indicator of the acceptable size of the public budget deficit Since most countries of the world resort to public debt in order to cover the deficit in their public budgets, the chronic deficit in the public budget in Egypt was one of the most important causes of excessive internal and external borrowing, which has grown in addition to the aggravation of the burden of debt services.

(*)**Corresponding Author**: Asst. Lecture. Muna Habeeb Ahmed ،**E-Mail**: munah.alobaidi@uokufa.edu.iq ، **Tel**: 009647726233054، **Affiliation** Kufa University / College of Political Sciences

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢١\٧\١٨

القبول: ٢٠٢١\٨\١٢

النشر : ٢٠٢١\٩\٣٠

الكلمات المفتاحية:

-مصر

-الموازنة العامة

-عجز الموازنة

-المديونية العامة

الخلاصة: أن نجاح الدول يقاس بمدى استقرارها الاقتصادي، لذلك تم إيلاء اهتمام كبير من قبل الباحثين بعجز الموازنة العامة لعلاقته المباشرة بالوضع الاقتصادي للدولة، ويعد عجز الموازنة احد أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وهو اختلالاً هيكلياً لا يرتبط بالدورة التجارية، ويبين تفوق بنود الأنفاق الحكومي على الايرادات العامة، وقد سعت الحكومة المصرية إلى مواجهة عجز موازناتها العامة والعمل على الحد منه عن طريق برنامج للإصلاح الإقتصادي، متبعة سياسة انكماشية تعمل على زيادة الإيرادات وترشيد النفقات العامة، وبالرغم من ذلك لا زالت تمثل تحدياً كبيراً للحكومة المصرية، إذ أن نسبة (٨.٠%) هو ما يمثله العجز الكلي للسنة المالية (٢٠١٩-٢٠٢٠)، تشكل ما يزيد عن ضعفي النسبة المسموح بها وفقاً لإتفاقية الاتحاد الأوروبي (ماسترخت) التي حددت نسبة (٣%) كمؤشر للحجم المقبول لعجز الموازنة العامة، وبما أن أغلب دول العالم تلجأ إلى الدين العام من أجل تغطية العجز في موازناتها العامة، فقد كان العجز المزمن في الموازنة العامة هو من أهم اسباب الافراط في الاقتراض الداخلي والخارجي، والذي تنامى بشكل كبير، فضلاً عن تفاقم اعباء خدمات الدين.

المقدمة: إن عجز الموازنة الحكومية مظهر من مظاهر الأزمات الاقتصادية التي تطرأ على اقتصاد الدولة، فهو نظراً لما يسببه من آثار سلبية لاسيما في الدول النامية كونها تعاني من قصور في الإيرادات العامة بمستوى يقل عن الزيادة الحاصلة في النفقات العامة، فضلاً عن الإمكانات الاقتصادية المنخفضة بشكل عام، الأمر الذي يجعل عجز الموازنة الحكومية في نظر هذه الدول أزمة تهدد هيكلها الاقتصادي، وواجهت مصر شأنها شأن العديد من الدول، عجزاً في الموازنة العامة، وذلك نتيجة زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها، وقد زاد عجز الموازنة بشكل كبير خصوصاً بعد الأحداث السياسية وعدم الاستقرار السياسي التي مرت بها مصر، وكان لها انعكاسات على أداء الاقتصاد المصري، ومن الوسائل التي استخدمت لتقليل العجز في الموازنة العامة، هي اللجوء إلى الاقتراض، سواء اكان ذلك داخلياً بإصدار اذونات وسندات خزانة، أم خارجياً من الدول أو المؤسسات الأجنبية، وقد ترتب على هذا الاقتراض زيادة في حدة الأزمات التي واجهت الاقتصاد المصري في المدة الماضية بسبب تراكم المديونية العامة.

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من العلاقة المباشرة بين عجز الموازنة العامة للدولة بالمديونية العامة، الأمر الذي يتطلب تحديد ملامح هذه المشكلة وإيجاد السياسات المناسبة لمعالجتها والحد من تأثيراتها المباشرة في الاقتصاد القومي.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول عجز الموازنة العامة المصرية، إذ نتيجةً لإنخفاض الإيرادات العامة وزيادة الأعباء المالية تشهد مصر أزمة اقتصادية متمثلة بعجز الموازنة العامة، ومشكلة عجز الموازنة العامة في مصر يرتبط بمشكلة أخرى لا تقل خطورة عنها هي زيادة حجم المديونية العامة للدولة، وذلك نتيجة لتوجه الدولة إلى الاقتراض لتمويل هذا العجز، إذ يمثل الاقتراض احد المصادر الرئيسة التي تعتمد عليها الدول لتغطية عجز الموازنة سواء كان الاقتراض خارجي أم داخلي.

فرضية البحث: يقوم البحث في اختبار الفرضية التالية: (إن هناك علاقة طويلة الأجل وسببية بين عجز الموازنة العامة في مصر وزيادة حجم المديونية العامة)، وهي علاقة طردية أي أنه كلما زاد حجم العجز في الموازنة العامة زادت معه حجم المديونية العامة.

منهجية البحث: تم الاستعانة بأكثر من منهج للإحاطة بأبعاد المشكلة، ولإثبات الفرضية التي جاء بها موضوع البحث، وعليه تمت الاستعانة بالمناهج الأتية:

١- المنهج التاريخي: لاستعراض مفهوم الموازنة العامة، فضلاً عن تطور عجز الموازنة والدين العام في مصر.

٢- المنهج التحليلي: وسوف يتم استخدامه في تحليل مشكلة عجز الموازنة العامة وانعكاسها على الدين العام وطريقة تعاطي الحكومات المصرية معها للمدة(٢٠١٠-٢٠١١/٢٠١٩-٢٠٢٠).

٣- المنهج التحليلي النظمي:- لبحث العلاقة بين عجز الموازنة العامة المصرية بأزمة المديونية العامة.

هيكلية البحث: ينقسم البحث إلى مبحثين تناول المبحث الأول: أهمية الموازنة العامة وأهم مبادئها وذلك في المطلب الأول منه، أما المطلب الثاني، فقد تم فيه البحث في أهم أسباب عجز الموازنة العامة، فضلاً عن أنواع وطرق علاج العجز، في حين أن المبحث الثاني قد سلط الضوء على تطور عجز الموازنة العامة المصرية للمدة (٢٠١٠-٢٠١١/٢٠١٩-٢٠٢٠) في المطلب الأول منه، وعلاقة هذا العجز بحجم المديونية العامة في المطلب الثاني، تعقبها خاتمة متضمنة أهم الاستنتاجات، فضلاً عن التوصيات.

المبحث الأول : الإطار النظري للموازنة العامة

المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة (الأهمية – المبادئ)

إن الموازنة العامة هي مجموعة من البيانات لتقديرات تمثل مجمل الإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال سنة مالية محددة، ويتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية في الدولة، وتعرف الموازنة بأنها: (خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة قادمة غالباً ما تكون سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية في الدولة)[١]، وعليه فأن الموازنة العامة ليست أداة محاسبية لبيان النفقات والإيرادات العامة للدولة فقط، وإنما هي وثيقة الصلة بالسياسة الاقتصادية ووسيلة من وسائلها في تحقيق أهداف السياسة العامة. ويفترض أن يستتبع دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة الحديث عن الموازنة العامة، على اعتبار أنها تنظيم مالي يتقابل فيه كل من جانبي النفقات والإيرادات، ويحدد العلاقة بينهما، إذ يتم توجيههما لتحقيق أهداف السياسة المالية، وهذا يعني، ومن اجل أن تؤدي الدولة دورها في المجتمع فأنه يتعين عليها القيام بنوعين من العمليات يتعلق الأول بالنفقات اللازمة لقيامها بممارسة أوجه نشاطها، والثاني بالإيرادات التي ينبغي تحصيلها لتغطية هذه النفقات وسبل الحصول عليها، وعندئذ تستطيع الدولة مقابلة تقديرات النفقات العامة مع تقديرات الإيرادات العامة لكل سنة مالية قادمة.

[١] – إبراهيم محمد، الموازنة العامة للدولة، ط١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٧، ص٣٤٤.

ويتم ذلك من خلال وضع الموازنة العامة التي تعبر بالضرورة عن خيارات السلطة العامة بجميع أبعادها: (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية) والتي تسمح بإشباع الحاجات العامة في إطار ما تقرره الدولة بهذا الشأن من إجراءات وتدابير مالية تتعلق بتحضير الموازنة وإقرارها وتنفيذها وضبط الأموال العامة عند جبايتها وإنفاقها ومراقبتها بصورة فعالة لتحول هذه الرقابة دون العبث بها، وإعداد الحساب الختامي لجميع قطاعات الدولة[١]، وتدخل هذه الإجراءات في إطار ما يسمى بالإدارة المالية العامة التي تهدف إلى توفير الأموال العامة اللازمة لتسيير المرافق والهيئات العامة في الدولة، وتأمين استخدام هذه الأموال بأقصى كفاءة اقتصادية ممكنة.

أولاً: أهمية الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة من أدوات السياسة المالية للدولة والتي تهدف من خلالها الدولة إلى إعادة توزيع الدخل من خلال توجيه النفقات العامة بين فئات المجتمع، وهي كذلك وسيلة لمعالجة البطالة وتحقيق الاستخدام وتعبئة الموارد، ويمكن توضيح أهمية الموازنة العامة من خلال الآتي[٢]:

١- السلطة التنفيذية: توفر الموازنة العامة الاعتمادات المالية اللازمة للجهاز التنفيذي للقيام بمهامه ومسؤولياته، ومن خلال تطبيق أنظمة الموازنة تتمكن الحكومة من توجيه سياساتها المختلفة في كافة الجوانب نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية عن طريق تشجيع النشاط الاقتصادي أو الحد من بعض الأنشطة غير الهامة.

٢- السلطة التشريعية: تعد الموازنة العامة بمثابة الوسيلة لممارسة الرقابة على أعمال الجهاز التنفيذي وتحديدا في تخصيص حجم الاعتمادات ومعرفة أوجه الإنفاق العام، والجهاز التشريعي يعمل على توجيه النشاط الحكومي من خلال دعم الاعتمادات المالية للبرامج وذلك وفقاً للأهمية النسبية للبرامج والأنشطة المختلفة.

٣- المواطن ومؤسسات القطاع الخاص:- تحتوي الموازنات الحكومية على العديد من البرامج والمشاريع والأنشطة المختلفة والتي تتضمن أهداف وسياسات توزيع الثروة بين المواطنين في المجالات المختلفة.

---

[١] – محمد عبد الله عبد القادر، الموازنة العامة وتطبيقها في دولة قطر، ط١، الدوحة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ص٣٧-٤٠.

[٢] – حنا رزوقي الصائغ، المحاسبة الحكومية، ط٣، بغداد، دار الكتب والوثائق، ١٩٧١، ص٦٦.

ثانياً: مبادئ الموازنة العامة

اتفق علماء المالية العامة التقليديين(الكلاسيك) خلال القرن التاسع عشر على وضع مبادئ أو قواعد للموازنة العامة تهدف إلى الحفاظ على الأموال العامة وعدم تبذيرها إلا في أوجه الإنفاق العام الهامة وعدم اللجوء إلى تحصيل إيرادات تفوق حاجة الحكومة للإنفاق، ونظراً للتطور الكبير على وظيفة الحكومات وحاجتها للتدخل في إدارة الاقتصاد(خاصةً بعد ظهور الأزمات الاقتصادية وظهور العديد من النظريات التي تدعو إلى أهمية تدخل الحكومات لإدارة جوانب الحياة الاقتصادية) الأمر الذي استدعى إعادة النظر في تطبيقات قواعد الموازنة وإدخال العديد من الاستثناءات على تطبيقاتها ووجوب مراعاة تطبيقاتها عند تحضير الموازنات العامة، وهذه القواعد هي[١]:

١. **قاعدة سنوية الموازنة:** وتنص القاعدة على أن تكون المدة التي توضع لها الموازنة العامة سنة مالية واحدة، ويتم موافقة السلطة التشريعية عليها سنوياً، وذلك لعدد من الاعتبارات:

-الاعتبارات المالية: فالموازنة لأكثر من سنة قد تقود إلى صعوبة التقديرات بحجم النفقات والإيرادات، والموازنة لأقل من سنة مالية واحدة قد يؤدي تحضيرها واعتمادها إلى حدوث التفاوت في حجم الإيرادات والنفقات على مدار العام.

- الاعتبارات الإدارية: يتطلب إعداد الموازنة وإجازتها وقتا طويلاً قد يمتد لأكثر من أربع شهور من السنة، وقصر الفترة الزمنية عن سنة يؤدي إلى إشغال الأجهزة التنفيذية عن القيام بمهامها الأخرى، بينما المدة الزمنية لأكثر من سنة قد تتسبب في عدم واقعية تقديرات الموازنة لتغير الأوضاع الاقتصادية ما بين فترات الازدهار والكساد الاقتصادي.

- الاعتبارات السياسية: تمارس السلطة التشريعية وظيفة الرقابة على الجهاز التنفيذي في إطار تنفيذه لأنظمة ولوائح تنفيذ الموازنة العامة، والمدة الزمنية لأكثر من سنة مالية واحدة قد تؤدي إلى ضعف ممارسة الوظيفة الرقابية، وكذلك الحال فيما لو تم ممارسة الرقابة لمدة أقل من سنة مالية، إذ تصبح الرقابة شديدة تتسبب في تعطيل الإعمال وإشغال السلطة التشريعية.

[١] - نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧، دار الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٨، ص ص ٣-٥.

٢.**قاعدة الشمول (عمومية الموازنة):** وتشير إلى وجوب أن يدون في وثيقة الموازنة العامة جميع إيرادات ونفقات الدولة أياً كان مصدرها وعدم السماح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة من إيراداتها، والهدف من هذه القاعدة يتمثل في أن تكون الموازنة شاملة لجميع الإيرادات والنفقات وعدم السماح بإجراء ما يعرف (بالمقاصة الذاتية) لأي وزارة أو مؤسسة حكومية، وهي تسهل عملية ممارسة الرقابة لوجود جداول مفصلة للإيرادات والنفقات توضح الوضع المالي.

٣.**قاعدة وحدة الموازنة العامة:** وتنص على أن تدرج جميع إيرادات الدولة ونفقاتها في موازنة واحدة وتظهر في وثيقة واحدة، إلى جانب إظهار جداول الإيرادات وجداول النفقات منفصلتين وغير متداخلتين ولكن في وثيقة واحدة، ومن مزاياها عرض الموازنة بشكل واضح يسهل من عملية التعرف على المركز المالي، كما تساهم في سهولة ممارسة رقابة الجهاز التشريعي على أعمال الجهاز التنفيذي.

٤.**قاعدة عدم تخصيص الإيرادات:** وتشير إلى أن لا يخصص إيراد أو جزء من إيراد لتغطية نوع معين من النفقات وإن جميع الإيرادات يتم تحصيلها وتوجيهها للإنفاق على إجمالي النفقات العامة.

٥.**قاعدة توازن الموازنة العامة:** أي أن تتساوى إجمالي النفقات العامة مع إجمالي الإيرادات العامة سنوياً وذلك منعاً لحدوث كل من العجز أو الفائض في موازنة الدولة وكلاهما يدينه الفكر المالي التقليدي ويعتبره ضاراً بالاقتصاد، فالعجز يؤدي إلى زيادة حجم الدين العام وحاجة الدولة للاقتراض، أما بالنسبة للفائض فإن ذلك يعد مؤشراً على استخدام الدولة لسلطتها لفرض وجباية الضرائب التي تفوق حاجتها مما يتسبب في زيادة حجم الإنفاق العام وحصول ما يعرف بالانكماش الاقتصادي لقلة النفقات العامة عن حجم الإيرادات التي تم تحصيلها وجبايتها.

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة (الأنواع – الأسباب – طرق العلاج)

يحصل عجز الموازنة الحكومية عندما تنفق الحكومة أكثر مما تتحصل عليه من إيرادات، لذا يمكن تعريف العجز على أنه: (الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية)، أي أنه مقدار ما تنفقه الحكومة كل سنة بما يفوق ما تفرضه من ضرائب ورسوم وإيرادات تحصل

عليها[١]، وهناك انواع عديدة للعجز وهذ ما سنقوم بتناوله في هذا المطلب، فضلاً عن الأسباب المؤدية لهذا العجز وأهم طرق العلاج التي من الممكن أن تلجأ اليها الدول وكالآتي:

أولاً/ أنواع العجز: هناك أنواع عديدة لعجز الموازنة الحكومية ولعل أهمها:

١-**العجز المقصود أو المنظم:** عجز الموازنة المقصود هو من أهم أنواع العجز، وهو الإجراء الذي تتخذه الحكومة عند تعرض اقتصادها إلى أزمة، أي أنه عند حدوث كساد على سبيل المثال بسبب انخفاض حجم الطلب الكلي الفعال، وتراجع القوة الشرائية للسلع والخدمات تكون الحكومة أمام ثلاثة خيارات: أن تلجأ إلى تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات العامة، أو الخيارين معاً، فهذه الخيارات الثلاث تؤدي إلى إحداث عجز مقصود[٢].

وتؤكد نظرية العجز المقصود أن على الحكومة زيادة الطلب الكلي الفعال من أجل تحريك الاقتصاد، ليزداد الاستخدام ليصل حده الأقصى في استغلال الطاقة الإنتاجية، ومن أجل إحداث هذه الزيادة تقوم الحكومة بأتباع سياسة مالية توسعية، وينتج عن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب زيادة الطلب الكلي، ومادام الإنفاق الحكومي يضيف إلى تيار الدخل أكثر مما تسحب منه الضرائب تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة الدخل الحقيقي فتزداد معه القوة الشرائية للأفراد[٣]، وبالنتيجة ستحدث زيادة في الطلب الفعلي ويرافق هذه الزيادة ارتفاع في حجم النفقات العامة في المجالات كافة، الأمر الذي يقود إلى ارتفاع الطلب الفعلي العام والخاص مما يتيح للاقتصاد الخروج من الأزمة[٤].

ويتحدد تطبيق العجز المقصود في الدول المتقدمة اقتصادياً، فهنالك شروط لنجاح سياسة العجز المقصود أهمها:

-تتمتع الدول المتبعة لهذه النظرية بمرونة عالية في الجهاز الإنتاجي.

-وجود موارد طبيعية معدة للاستغلال مع توفر رؤوس أموال إنتاجية مما يؤدي إلى الاستجابة للزيادة في الطلب الكلي الفعال.

-يترتب على زيادة الطلب الكلي زيادة في الدخل الحقيقي من دون أن يمارس تأثير قوي على المستوى العام للأسعار، الأمر الذي لا يولد نتائج تضخمية ومن ثم المحافظة على قيمة العملة

---

[١] - نبيل الروبي، نظرية التضخم، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٣، ص٢٧٣.

[٢] - علي العربي و عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، د. ت، ص١٢٣.

[٣] - جيمس جوارتيني-ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٨، ص٣٣٩.

[٤] - طاهر الجنابي، دراسات المالية العامة، بغداد، مطابع التعليم العالي، ١٩٩٠، ص٢٨٨.

وقوتها الشرائية[١]، أما في الدول النامية، فالأمر يختلف إذ أن الجهاز الإنتاجي لهذه الدول لا يتسم بالمرونة لذا لن يستجيب للزيادة التي قد تحصل في الطلب الكلي على الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك(MPC) ومعامل المضاعف فيها، وتنحصر الزيادة في الدخل النقدي وليس الدخل الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم، وبالتالي تدهور قيمة العملة، فتأخذ القوة الشرائية للعملة بالانخفاض(انخفاض قيمتها)، فبدلاً من أن تكون سبيلا للخروج من الأزمة تصبح مشكلة من الصعب السيطرة على آثارها.

٢- **العجز الهيكلي:** يرجع هذا العجز إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد وتحمله للأعباء، ويشير إلى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي ويصعب حل هذا العجز إذا تم الاستعانة فقط بالوسائل المالية، وبالإمكان التخفيف من حدة العجز الهيكلي من خلال وسيلتين هما: (تخفيض النفقات العامة – زيادة الإيرادات العامة)[٢].

٣- **العجز المتراكم:** يتميز العجز المتراكم عن العجز الهيكلي في أنه يحصل تلقائياً، ومع القبول بحدوثه على اعتقاد أنه عند حدوث فائض تستطيع الدولة من خلاله تغطية هذا العجز[٣]، وتبين نظرية العجز المتراكم أن عجز الموازنة في أوقات الأزمة أمر طبيعي فعند حدوث الازدهار في الاقتصاد ستزداد إيرادات الضرائب وتتمكن الدولة عن طريق الفائض بتغطية العجز[٤].

٤- **العجز المؤقت أو الدوري:** يرتبط العجز المؤقت أو الدوري بالنشاط الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية المؤثرة فيه، فالموازنة تتوازن بتوافق النفقات مع الإيرادات، وقد ينتج عجز لإنكماش الموارد المالية العامة المستحصلة نتيجة لإنخفاض الدخل القومي، ويمكن القبول بهذا العجز خاصة إذا تم إتباع سياسة مالية موجهة محددة لتوازن الاقتصاد القومي[٥].

---

[١] – هاشم محمد عبد الله، عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة تحليلية في أسبابه وآثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق(١٩٧٣-١٩٩٣)، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، ١٩٩٧، ص٢٠.

[٢] – عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٢، ص ص ٣٩٤-٣٩٧.

[٣] – حسن عواضه و عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة والموازنة والضرائب والرسوم، ط١، بيروت، دار الخلود، ١٩٩٥، ص٢٧٦.

[٤] – خطار شبلي، العلوم المالية: الموازنة، ط٤، بيروت، دار المنشورات الحقوقية، ١٩٧٩، ص٢١٦.

[٥] – عادل احمد حشيش، مصدر سابق، ص٣٩٩.

ثانياً/ أسباب عجز الموازنة الحكومية: من أهم أسباب عجز الموازنة الحكومية هو تزايد النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة، أما بالنسبة لتزايد النفقات العامة فتوجد عدة أسباب لزيادة النفقات العامة، ومن هذه الأسباب ما يلي:

١- الأسباب الاقتصادية: تتمثل في توسع الدولة بقيام المشروعات العامة التي كانت حكراً على القطاع الخاص، فالدولة بتدخلها وقيامها بالمشروعات الاقتصادية بما يخدم الأفراد لإعتبارات سياسية واجتماعية تفوق أهمية الربح المادي الذي يسعى إليه القطاع الخاص، وكذلك تزايد النفقات العامة بسبب زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول المنتجة والذي يدفع معظم الحكومات إلى مساعدة المنتجين والمصدرين المحلين عن طريق منحهم الإعانات، وتيسير القروض لهم، وإعفائهم من بعض الضرائب والرسوم، كل هذه الإجراءات في الموازنة ستحمل الحكومة بعض النفقات الإضافية[١].

٢- الأسباب الاجتماعية: تعمل هجرة السكان إلى المدن الصناعية الكبيرة على زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات العامة، كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات العامة بسب الحاجات المتزايدة إذ أصبح الأفراد يطالبون الدولة بأداء وظائفها، مما يترتب على الدولة أن تزيد من إنفاقها لتلبية الحاجات المتزايدة[٢].

٣- الأسباب المالية: واجهت الكثير من الدول الصعوبات للحصول على القروض لتمويل إنفاقها خاصةً بعد إتباع الفكر الكينزي، إلا أن هذه الصعوبات تضاءلت عندما لجأت الدولة إلى إصدار السندات وبيعها للأفراد، بعد أن قدمت الامتيازات لمشتري السندات، كالإعفاء من الضرائب، إذ أدى اللجوء إلى القرض العام إلى زيادة الدين العام وزيادة نفقات خدمته، ومن ثم زيادة النفقات العامة[٣].

أما انخفاض الإيرادات العامة فيمكن أن ينشأ لأسباب عديدة، فعلى سبيل المثال أن تخفيض الضرائب من أجل تحفيز الطلب الكلي ومواجهة ظروف الكساد يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة، فانخفاض الضرائب وخاصةً على الدخول كوسيلة لعلاج أزمة البطالة، سيزيد من الدخل

---

[١] – علي العربي و عبد المعطي عساف، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

[٢] – طاهر الجنابي، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٢.

[٣] – رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص ص ٦٤-٦٥.

القابل للتصرف لدى الأفراد ومن ثم يزداد إنفاقهم الاستهلاكي[١]، ومع بقاء مقدار الإنفاق الحكومي ثابتاً سترتفع القوة الشرائية وتدخل عملية إنفاق الدخل المرحلة الأولى وهي: زيادة إيرادات الدخل الشخصي، ويعني هذا، أن الأفراد يتوجهون نحو زيادة نسب إنفاقهم على السلع والخدمات التي تمثل المرحلة الثانية لعملية إنفاق الدخل، وإذا كان من الضروري إنفاق المقدار الكلي للدخل الناجم عن انخفاض الضريبة فأن القطاع الخاص لن ينفق مقدار الدخل بالكامل، لأن جزءاً منه سيتوجه نحو الادخار[٢].

ويكمن أيضاً وراء انخفاض الإيرادات العامة مشكلة التهرب الضريبي[٣]، فأن تزايد التهرب الضريبي سيقود إلى خلق آثار سلبية على حصيلة الضرائب التي ستأخذ بالانخفاض وبالتالي ستنخفض الإيرادات العامة فتصبح غير قادرة على تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد، عندها ستضطر إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعارها الحالية.

ثالثاً/ طرق علاج عجز الموازنة الحكومية: تحاول الدول مواجهة عجز الموازنة العامة وبعدة طرق لعل أهمها:

١- زيادة الإيرادات العامة: تستطيع الدولة العمل على زيادة الإيرادات العامة عن طريق تطبيق سياسة استردات الكلفة من خلال زيادة الرسوم على الخدمات العامة، وزيادة الضرائب غير المباشرة على السلع ومنتجات الصناعة التحويلية، وضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.

٢- خفض الإنفاق الحكومي: من الممكن أن تتبع الدولة سياسات انكماشية تقشفية صارمة لخفض الإنفاق العام، لاسيما في بند النفقات التحويلية وفي ما يتعلق بدعم السلع التموينية، فضلاً عن العمل على تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف، وعدم التوسع في الانفاق على الصحة والتعليم ودعم القطاع الخاص بهذه المجالات، كما تتضمن الحلول التخلص من الدعم الحكومي للوحدات الانتاجية في القطاع العام والتي تحقق خسارة للدولة[٤].

---

[١] – عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، بغداد، مطبعة الجامعة، ١٩٨٤، ص٢٨.

[٢] – هاشم محمد عبد الله، مصدر سابق، ص٣٢.

[٣] – عادل فليح العلي و طلال محمود تداوي، اقتصاديات المالية العامة، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص٨٩.

[٤] – المعهد العربي للتخطيط، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، سلسلة دورية، العدد(٦٣)، الكويت، أيار ٢٠٠٧، ص١٤.

٣- الاقتراض الداخلي: تلجأ الدولة إلى المواطنين وذلك عن طريق طرح السندات الحكومية للأكتتاب في سوق الأوراق المالية المحلية، وبسعر فائدة مرتفع، وقد يؤدي هذا الاقتراض إلى حصول تزاحم مالي ما بين القطاعين الحكومي والخاص، ونتيجة لذلك التزاحم المالي، وعدم كفاية الأموال المعدة للإقراض لكلا القطاعين، تلجأ الدولة إلى الاقتراض من القطاع المصرفي: (المصارف التجارية - البنك المركزي)، من أجل تمويل عجز الموازنة بالاحتياطات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية، فضلاً عن الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي، ومن آثار هذا هذا الاقتراض حدوث التضخم وفقدان الثقة بالعملة الوطنية، فضلاً عن انخفاض الاحتياطات النقدية[١].

٤- الاقتراض الخارجي: تقوم الدولة بالاقتراض من الخارج عن طريق التمويل الخارجي الذي يأخذ شكلين، التمويل الخارجي المباشر ويتضمن: المنح والمساعدات، وكذلك القروض الدولية، أما النوع الآخر هو التمويل الخارجي غير المباشر: وذلك بطرح الحكومة لسنداتها في سوق الأوراق المالية الدولية، ويؤدي الاقتراض الخارجي إلى زيادة المديونية العامة والوقوع في فخ المديونية الخارجية وما يترتب عن تراكم فوائد الدين من آثار اقتصادية وسياسية تجعل الدول رهينة بالسياسات الخارجية للدول والجهات الدائنة، وستساهم أعباء خدمة الدين في تراكم العجز واستمراره.

٥- فضلاً عن الأقتراض الداخلي والخارجي من الممكن أن تلجأ بعض الدول إلى تمويل عجز الموازنة الحكومية عن طريق الخصخصة وذلك ببيع الأملاك العامة للقطاع الخاص، ونقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص لتغطية عجز الموازنة.

٦- دعم المشاريع الانتاجية لاسيما في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وذلك وفق خطط استراتيجية لتوجيه السياسة الاقتصادية إتجاه المشاريع الإستراتيجية التي ترفد الدولة بالأموال، فضلاً عن دعم القطاع الخاص المحلي.

[١] - السيد عبد المولى، المالية العامة: دراسة للاقتصاد العام، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٥، ص٤١٦.

المبحث الثاني: علاقة العجز الكلي في الموازنة العامة بالمديونية العامة المصرية

المطلب الأول: تطور عجز الموازنة العامة المصري

إن عجز الموازنة العامة احد أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وهو اختلالاً هيكلياً لا يرتبط بالدورة التجارية، ويبين تفوق بنود الأنفاق الحكومي على الايرادات العامة، ما يشير إلى وجود خلل في هيكل النفقات العامة داخل الموازنة العامة المصرية، وقد سعت الحكومة المصرية إلى مواجهة عجز موازناتها العامة والعمل على الحد منه عن طريق برنامج للإصلاح الإقتصادي، متبعة سياسة انكماشية تعمل على زيادة الإيرادات وترشيد النفقات العامة، معتمدة في ذلك على سياسات مالية ونقدية في إطار التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وذلك ضمن عملية إصلاح شاملة، وبالرغم من ذلك فان نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية استمرت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، ولا زالت تمثل تحدياً كبيراً للحكومة المصرية، إذ أن نسبة (٨.٠%) هو ما يمثله العجز الكلي للسنة المالية (٢٠١٩-٢٠٢٠)، تشكل ما يزيد عن ضعفي النسبة المسموح بها وفقاً لإتفاقية الاتحاد الأوروبي (ماسترخت) التي حددت نسبة (٣%) كمؤشر للحجم المقبول لعجز الموازنة العامة.

وعند استعراض تطور عجز الموازنة العامة في مصر وللمدة من (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩/٢٠٢٠) نجد أن قيمة العجز الكلي وكما موضح في الجدول(١) بلغت (٨.٤٧٨) مليون دولار في السنة المالية (٢٠١٠-٢٠١١) وبنسبة (٩.٨%) من الناتج المحلي الاجمالي، لتصل إلى (٢٩.١٨٠) مليون دولار في السنة المالية (٢٠١٩-٢٠٢٠) وبنسبة (٨.٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ متوسط العجز الكلي خلال هذه المدة (١٠.٦%)، وهو ما يبين الخلل الهيكلي بين إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة.

ويمكن إرجاع سبب الارتفاع في العجز الكلي في السنوات الثلاث الأولى من مدة الدراسة وللمدة من (٢٠١٠-٢٠١١) ولغاية (٢٠١٢-٢٠١٣)، والتي بلغ إجمالي قيمة العجز الكلي فيها (١٥.١١٥) مليون دولار، وبنسبة (١٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلى حالة عدم الاستقرار التي سادت مصر اثناء ثورة يناير وما رافقها من فوضى اثرت على الإيرادت العامة وخاصة الضريبية، إذ بلغ متوسط الإيرادات العامة (١٩.٢%) للسنوات (٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣)، اما النفقات العامة فقد استمرت بالزيادة وخاصة الجارية منها، لاسيما ما يتعلق بتعويضات العاملين بعد الثورة والاجور، حيث بلغ متوسط الانفاق العام (٣٠.٣%) ولنفس المدة.

اما معدل النمو الاقتصادي خلال هذه المدة فقد تراجع على نحو لم تشهده مصر منذ التسعينات من القرن الماضي، إذ بلغ متوسطها (٢%)، وهذا بدوره انعكس على كافة المؤشرات

الاقتصادية، فالبطالة ارتفعت من (٩%) عام (٢٠١٠) إلى (١١.٨%) عام ٢٠١١، لتصل إلى (١٣.٣%) في حزيران من العام (٢٠١٤)، في حين أن الفجوة بين الادخار والاستثمار ازدات من (٤%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب ال (٥%) وذلك في ظل تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض حجم الاستثمار المحلي، وتدفقات الاستثمار الاجنبي، حيث تراجع معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (١٧.١%) إلى ما يقارب ال(١٣%)، في حين أن معدلات التضخم شهدت تذبذباً حيث بلغ (١١%) في العام المالي (٢٠١٠-٢٠١١) لتنخفض إلى (٦.٩%) خلال العام المالي (٢٠١٢-٢٠١٣) وذلك في ظل انحسار النشاط الاقتصادي، فقد شهدت مصر فترة عصيبة تزايدت فيها الاختلالات الهيكلية، فضلاً عن أن تعاقب الحكومات في هذه الفترة الوجيزة أدى إلى عدم استقرار السياسات المالية، وتزايد الضغوط الاجتماعية والمطالب الفئوية كان من نتائجه اتخاذ قرارات ارضائية تكبد كلفته الاقتصاد المصري[١].

وبعد عام ٢٠١٤ ومع مجيء حكومة عبد الفتاح السيسي وضعت وزارة المالية المصرية خطة استراتيجية للمدة من (٢٠١٤-٢٠١٥) ولغاية (٢٠١٩-٢٠٢٠) لتحقيق اهداف ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ تتضمن اهداف لبرامج ومشروعات اقتصادية متكاملة مستهدفة خفض العجز في الموازنة العامة المصرية وتقليل الدين العام، ففي السنة المالية (٢٠١٣-٢٠١٤) وبعد أن بلغت قيمة العجز الكلي (١٦.١٠٦) مليون دولار وبنسبة (١٢.٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الانفاق العام بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي من (٣١.٩%) وبقيمة مالية بلغت (٣٧.٠٨٨) مليون دولار في السنة المالية (٢٠١٢-٢٠١٣) وارتفاعها إلى (٣٣.٤%) وبقيمة (٤٤.٢٣٤) مليون دولار للسنة المالية (٢٠١٣-٢٠١٤)، إلا أن ارتفاع الايرادات العامة من (٢٢.٠٨٩) مليون دولار وبنسبة (١٩.٠%) من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية (٢٠١٢-٢٠١٣) إلى (٢٨.٨٠٣) مليون دولار وبنسبة (٢١.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية (٢٠١٣-٢٠١٤)، أدى إلى الانخفاض في قيمة العجز الكلي.

[١] – جهورية مصر العربية، وزارة المالية، حصاد ستة أعوام يونيو ٢٠١٤– يونيو ٢٠٢٠، انجازات ومشروعات وزارة المالية، ص٣.

جدول(١)

تطور عجز الموازنة العامة المصرية للمدة من(٢٠١٠-٢٠١١/٢٠١٩-٢٠٢٠)

السنوات	اجمالي الإيرادات العامة	الايرادات نسبة إلى الناتج المحلي	اجمالي النفقات العامة	الانفاق نسبة إلى الناتج المحلي	اجمالي العجز	العجز نسبة إلى الناتج المحلي
٢٠١٠-٢٠١١	١٦.٧٢٧	%١٩.٣	٢٥.٣٤٠	%٢٩.٣	٨.٤٧٨	%٩.٨
٢٠١١-٢٠١٢	١٩.١٤٥	%١٩.٣	٢٩.٦٩٨	%٢٩.٩	١٠.٥١١	%١٠.٦
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٢.٠٨٩	%١٩.٠	٣٧.٠٨٨	%٣١.٩	١٥.١١٥	%١٣.٠
٢٠١٣-٢٠١٤	٢٨.٨٠٣	%٢١.٧	٤٤.٢٣٤	%٣٣.٤	١٦.١٠٦	%١٢.٢
٢٠١٤-٢٠١٥	٢٩.٣٣٦	%١٩.١	٤٦.٢٤٢	%٣٠.٢	١٧.٦١٩	%١١.٥
٢٠١٥-٢٠١٦	٣٠.٩٩١	%١٨.١	٥١.٥٧٠	%٣٠.٢	٢١.٤٠٧	%١٢.٥
٢٠١٦-٢٠١٧	٤١.٥٦٥	%١٩.٠	٦٥.٠٦٩	%٢٩.٧	٢٣.٩٣٥	%١٠.٩
٢٠١٧-٢٠١٨	٥١.٧٧٧	%١٨.٥	٧٨.٤٦٧	%٢٨.٠	٢٧.٢٧٦	%٩.٧
٢٠١٨-٢٠١٩	٥٩.٣٩٣	%١٧.٧	٨٦.٣٧٨	%٢٥.٧	٢٧.١١١	%٨.١
٢٠١٩-٢٠٢٠	٦١.٥٠٦	%١٦.٨	٩٠.٤٦٨	%٢٤.٧	٢٩.١٨٠	%٨.٠

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، البيانات المالية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الرابط التالي:

Ministry of Finance (mof.gov.eg)

وقد استمر الانخفاض في العجز الكلي في السنوات الاحقة، باستثناء السنة المالية (٢٠١٥-٢٠١٦) التي ارتفع فيها معدل العجز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى (١٢.٥%) وبقيمة بلغت (٢١.٤٠٧) مليون دولار، وذلك بعد انخفاض معدل الايرادات العامة من (١٩.١%) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية (٢٠١٤-٢٠١٥) وبقيمة مالية بلغت (٢٩.٣٣٦) مليون دولار إلى (١٨.١%) بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وبقيمة بلغت (٣٠.٩٩١) مليون دولار، وبالمقارنة بالانفاق العام الذي سجل نسبة (٣٠.٢%) من الناتج

المحلي الإجمالي في (٢٠١٤-٢٠١٥/ ٢٠١٥-٢٠١٦) على التوالي، إذ تدهورت الحسابات المالية العامة نتيجة للإنخفاض الحاد في الإيرادات العامة، وذلك على الرغم من التخفيض في النفقات العامة، حيث أدى التأخر في تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، فضلاً عن انخفاض عوائد قناة السويس وتراجع الإيرادات الضريبية الخاصة بها، إلى زيادة العجز الكلي في هذة السنة، بعد ذلك ومن خلال التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء استطاعت الحكومة المصرية من العمل على تخفيض قيمة النفقات العامة وزيادة الايرادات العامة للدولة، حيث استمر عجز الموازنة العامة بالانخفاض حتى وصل إلى (٨.٠%) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الماضية (٢٠١٩-٢٠٢٠)، وتستند السياسة المالية في مصر على ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في الآتي[١]:

- دفع عجلة النشاط الاقتصادي، والاسهام في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الاقتصاد المصري من خلال تطبيق منظومة مالية متكاملة وجاذبة للأستثمار والأعمال، وهو ما يهدف في النهاية إلى دفع جانب الطلب كمحرك أساسي للنمو.
- تحقيق استقرار لاستدامة الوضع المالي للموازنة العامة والدين العام اعتماداً على زيادة معدلات النمو، وتوليد فوائض متزايدة في الاقتصاد، ويتكامل مع هذا المحور إيجاد ما يسمى (بالمساحة المالية) الإضافية والتي تتيح موارد إضافية لتكون تحت تصرف الحكومة لمواجهة الأزمات التي تطرأ.
- تحقيق موارد مالية ضخمة تدريجياً، بحيث يمكن توجيهها في جوانب الإنفاق الاجتماعي مثل: الصحة، التعليم، تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين من خلال الاستثمار في البنية التحتية، ودون التأثير السلبي على التوازنات المالية الكلية، وتجنب تحميل الأجيال القادمة بأعباء قد تعوق أهدافهم التنموية.

وقد انعكست هذه السياسة على المؤشرات الاقتصادية، فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من (٤.٤%) في السنة المالية (٢٠١٤-٢٠١٥) إلى (٦%) في السنة المالية (٢٠١٩-٢٠٢٠)، اما معدل البطالة فقد استمر هو الآخر بالانخفاض من (١٢.٨%) إلى أن وصل إلى معدل (٧.٥%) وفي نفس المدة، في حين أن معدلات التضخم قد اتسمت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض فقد سجلت (١٠.٩%) في السنة المالية (٢٠١٤-٢٠١٥) لتنخفض إلى (١٠.٢%) في السنة التي تلتها، ولترتفع بعدها إلى (٢٣.٣%) في السنة المالية (٢٠١٦-

[١] – إيهاب محمد يونس، السياسة المالية وعجز الموازنة العامة في مصر، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد(٥)، يونيه ٢٠١١، ص٤.

٢٠١٧) واستمرت بعد ذلك بالانخفاض لتصل إلى (١٠.٥%) في السنة المالية (٢٠١٩-٢٠٢٠)[١].

مما سبق يمكن القول أن عجز الموازنة العامة المصرية وإن اتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة إلا أن العجز الكلي استمر بالانخفاض في السنوات الاخيرة، وذلك من خلال تطبيق حزمة من الاصلاحات شملت جانبي الايرادات العامة والنفقات العامة للدولة، فبعد أن وافق البرلمان المصري عام ٢٠١٦ على قانون القيمة المضافة زادت قيمة الإيرادات الضريبية بما يقارب (١%) من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن قيام الحكومة بزيادة التعريفة على قطاع الكهرباء ليصل إلى ما يقارب (٣٣%)، كما قامت بزيادة اسعار متجات البترول، ما ساهم برفع القدرة الحكومية على زيادة النفقات الاجتماعية، في حين قام البنك المركزي باعتماد سعر الصرف المرن وخفض قيمة الجنيه المصري وذلك من اجل استعادة القدرة على التنافس في الاسواق الخارجية ودعم الصادرات المحلية، وعلى الرغم من انخفاض قيمة العجز الكلي إلا أنه لا يزال يمثل تحدياً كبيراً للحكومة المصرية لا سيما مع اعتمادها على الديون في تمويل هذا العجز.

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة والمديونية العامة في مصر للمدة من (٢٠١٠-٢٠١٩/٢٠١١-٢٠٢٠)

أن أغلب دول العالم تلجأ إلى الدين العام من أجل تغطية العجز في موازناتها العامة لأنه يعد مصدراً للإيرادات تلجأ اليه الدولة من أجل تمويل نفقاتها، وذلك عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى، كما أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة، لا يتوقف على العجز الكلي للموازنة وإنما يمتد إلى مصادر تمويل تعمل على تغطية أقساط القروض المحلية والخارجية، وتقوم الدولة بالاقتراض إما من هيئات محلية أو دولية أو دول أجنبية أو من الأفراد، ووفقاً للمنطق الاقتصادي فأن المستويات المعقولة من الاقتراض من الممكن أن يعزز النمو الاقتصادي، إذ ما وجهت هذه الاموال المقترضة نحو الاستثمار الانتاجي، وعلى أن يتم اللجوء إلى الدين العام فقط في حدود ما يمكن أن يحدثه من آثار حميدة، لاسيما على الدخل القومي وتحفيز الطلب الكلي، إذ أن الدين العام له تأثير مباشر على اقتصاد الدولة ومستوى معيشة مواطنيها، وذلك لما يتطلبه من توفير موارد تستقطع من موازنتها العامة.

[١]- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، البيان المالي السنوي، متاح على الرابط التالي:
https://www.mof.gov.eg

إن الوصول إلى العجز الكلي والذي يمثل الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة ومواردها مضافاً إليها صافي الحيازة من الأصول المالية يتطلب البحث عن مصادر لتغطيته وتمويله، وهنا يجب أن نميز بين أمرين أولهما أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلي للموازنة العامة للدولة وإنما يمتد إلى البحث عن مصادر لتمويل أقساط القروض الملحية والخارجية، اما الأمر الثاني فهو أن صافي الاقتراض هو الزيادة الحقيقية في الدين العام (المحلي والخارجي) إذ ينبغي أن نستبعد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كل من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها انتقاص وتخفيض لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة[١].

وبما أن العجز المزمن في الموازنة العامة هو من أهم اسباب الافراط في الاقتراض الداخلي والخارجي، والذي تنامى بشكل كبير لخفض جزء من العجز الكلي، فضلاً عن تفاقم اعباء خدمات الدين نفسه، ومن أجل بيان العلاقة بين عجز الموازنة العامة بالمديونية العامة في مصر وجب استعراض تطور الدين العام لأجهزة الموازنة المصرية، وكما هو وضح في الجدول(٢)، نجد أن إجمالي الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي وللمدة من(٢٠١٠-٢٠١١/٢٠١٩-٢٠٢٠)، اتسم بالتذبذب صعوداً وهبوطاً كالعجز الكلي في الموازنة العامة، إذ ارتفع الدين العام في السنة المالية (٢٠١٠-٢٠١١) من (٨٢%) إلى (٨٧.٥%) في السنة المالية (٢٠١٩-٢٠٢٠)، مسجلة نسبة نمو تقدر ب(٦%) وبقيمة (٥.٠٩٤.٢١٣) مليار جنيه وهو ما يعادل (٣٢١.٢٢١ مليون دولار وفقاً لسعر صرف ١٥.٨٦ جنيه للدولار)، علماً بأن الدين المحلي يشكل ما يقارب ال (٧٨.٣%) من رصيد المديونية الإجمالي لأجهزة الموازنة العامة، إذ بلغ (٩٤.٩%) في السنة المالية (٢٠١٥-٢٠١٦) وهي أعلى نسبة له في المدة (٢٠١٠-٢٠١١/٢٠٢٩-٢٠٢١)، ومن أهم السلبيات المؤشرة للأقتراض الداخلي في مصر هو مزاحمته للقطاع الخاص من خلال الاقتراض المصرفي، والتي تؤدي بالنتيجة إلى الحد من عمل قطاع الأعمال (العام والخاص)، سواء بالتوسع بالاستثمارات القائمة أو بالقيام باستثمارات جديدة، فبالرغم من تخفيف القيود المتعلقة بوباء كوفيد ١٩ إلا أن الاقتصاد المصري يعاني من حالة ركود اقتصادي، حيث بلغ اداء القطاع الخاص (غير النفطي) في مصر (٤٩.٤%) والذي يفسر سوء ظروف التشغيل في مصر، وذلك وفقاً لنتيجة مؤشر مديري المشتريات في عام ٢٠٢٠.

[١] – إيهاب محمد يونس، مصدر سابق، ص٦.

جدول(٢)

تطور نسبة الدين العام لأجهزة الموازنة العامة للمدة (٢٠١٠-٢٠١١/٢٠١٩-٢٠٢٠)

السنوات	الدين المحلي نسبة إلى الناتج	الدين الخارجي نسبة إلى الناتج	اجمالي الدين المحلي والخارجي نسبة إلى الناتج
٢٠١٠-٢٠١١	%٧٠.٢	%١١.٨	%٨٢.٠
٢٠١١-٢٠١٢	%٦٩.٠	%٩.٠	%٧٨.٠
٢٠١٢-٢٠١٣	%٧٧.٦	%١٠.٥	%٨٨.١
٢٠١٣-٢٠١٤	%٧٩.٧	%٩.٦	%٨٩.٣
٢٠١٤-٢٠١٥	%٨٥.٢	%٧.٨	%٩٣.١
٢٠١٥-٢٠١٦	%٩٤.٩	%٧.٩	%١٠٢.٨
٢٠١٦-٢٠١٧	%٩٠.٠	%١٨.٠	%١٠٨.٠
٢٠١٧-٢٠١٨	%٧٨.٢	%١٩.٠	%٩٧.٢
٢٠١٨-٢٠١٩	%٧٢.٥	%١٧.٨	%٩٠.٢
٢٠١٩-٢٠٢٠	%٦٨.٦	%١٩.٠	%٨٧.٥

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، احصائيات عامة، شبكة المعلومات الانترنت وعلى الرابط التالي:

https://www.mof.gov.eg/en/archive/statistics/general/Statistics

أما الدين الخارجي والذي يمثل (٢١.٧%) من رصيد دين اجهزة الموازنة العامة، وبعد اتباع سياسة التوسع في الاقتراض الخارجي من قبل حكومة السيسي، وبالرغم من توقيع مصر اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي في تشرين الثاني عام (٢٠١٦) فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي من (٧.٩%) من الناتج المحلي إلى (١٨%) في عام (٢٠١٧) والتي ارتفع فيها نسبة للدين العام بالنسبة للناتج المحلي إلى اعلى مستوى له حيث بلغ (١٠٨%) في السنة المالية (٢٠١٦-٢٠١٧)، ليرتفع بعدها الدين الخارجي إلى (١٩%) في السنة المالية (٢٠١٧-٢٠١٨)، وذلك لسداد التزامات الاستهلاك المحلي، لعدم اضافة قدرات إنتاجية تساهم برفع الايرادات العامة،

بسبب سوء التخطيط واستنزاف بعض المشاريع القومية لقدرات الاقتصاد القومي[١]، ومن ثم انخفضت إلى (١٧%) في السنة المالية (٢٠١٨-٢٠١٩) لترتفع مجدداً إلى (١٩%) في عام (٢٠٢٠)، حيث أن اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي لم يضمن لها الحصول على قروض بأسعار فائدة تتناسب مع الاسعار السائدة في السوق العالمية، فبأستثناء القرض المقدم من صندوق النقد الدولي، فأن اغلب القروض التي حصلت عليها مصر بعد عام (٢٠١٦) كانت أعلى من (٥%) والبعض منها وصل إلى ما يقارب ال(٧%)، علماً أن سعر السندات الأمريكية لم يزد عن (٢.٥%)، ما يشير إلى تخوف متعلق بالجدارة الائتمانية في مصر، إذ أن المقترضون يقومون بتعويض المخاطرة برفع اسعار الفائدة، وذلك لأن الوضع الإئتماني لمصر لم يسمح بالاقتراض بأسعار فائدة تتناسب أو حتى تقترب من أسعار السندات الأمريكية والتي تمثل مقياساً في السوق الدولية.

وقد شهدت نسبة اعباء خدمة الاقتراض العام الحكومي ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغت مدفوعات خدمة الاقتراض العام للديون(المحلية والخارجية) ما يقارب ال (٣٤.٤%) من نسبة الانفاق العام وذلك وفقاً لموازنة العام المالي(٢٠١٧-٢٠١٨)، ويعزى هذا الارتفاع في أعباء خدمة القرض في مصر إلى زيادة الاقتراض العام المحلي وزيادة خدمة القرض(الفوائد + الأقساط) مما جعل هناك عبء كبير على الموازنة المصرية لتسديد هذا الدين[٢]، وبلغت اعباء خدمة الدين الحكومي ما يقارب (١٣.٤) مليار دولار في السنة المالية (٢٠١٨-٢٠١٩) نحو (١٠.٢) مثلت اقساط مسددة، اما الفوائد المدفوعة فقد بلغت (٣.٢) مليار دولار، كما أن متوسط النمو السنوي لمدفوعات الفوائد وللمدة من (٢٠١٣-٢٠١٤/٢٠١٩-٢٠٢٠) بلغ (٢١.٧%).

أن التزايد الكبير في أعباء خدمة القرض العام المحلي والخارجي تؤثر على قدرة الدولة في تمويل البرامج التنموية (الاقتصادية – الاجتماعية) التي يتعين على الدولة القيام بها، فضلاً عن تمويل المصروفات الجارية الحتمية من أجور ومعاشات ونفقات جاريه أخرى ضرورية، واذا كان الدين العام هو عبارة عن تدفقات نقدية داخلة لميزان المدفوعات، تساهم في تقليل العجز الكلي الحاصل في ميزان المدفوعات، ففي المقابل ان اعباء خدمة الاقتراض تمثل تدفقات خارجة، سواء كانت اقساط ام فوائد، تعمل على زيادة العجز الكلي، لذلك يجب على إدارة الدين المحلي وضع إستراتيجية لهذا الاقتراض تضمن الدولة بمقتضاها توفير المبالغ المطلوبة لتمويل عجز الموازنة، عبر آلية لتوظيف هذه القروض في مشاريع حقيقية ذات كفاءة انتاجية تضمن عوائد مالية تعزز من قيمة الايرادات العامة.

---

[١] – عمرو جمال الدين، الأرث الثقيل: قصة الديون الأجنبية لمصر في مائتي عام، عربي بوست، ٢٨-٤-٢٠١٨.

[٢] – عجز الموازنة العامة في الكويت ومصر: الأسباب وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٤)، العدد الأول، ١٩٩٦، ص١٤.

الخاتمة :

أن عجز الموازنة العامة ظاهرة عالمية تكاد تعاني منها اغلب الدول، وفي الاقتصاد المصري يمثل العجز الكلي مشكلة مزمنة تؤشر إلى وجود خلل هيكلي، ونظراً للعلاقة الطردية بين عجز الموازنة العامة والمديونية العامة فقد اتسمت السياسة الاقتصادية في مصر بتوجهها نحو الافراط في الاقتراض سواءاً الداخلي أو الخارجي من أجل تمويل ومواجهة العجز المستمر في موازنتها العامة، ما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية العامة، بناءاً على ذلك فقد **توصلت الدراسة إلى الأستنتاجات**

١-أن نسبة (٨.٠%) وهو ما يمثله العجز الكلي للسنة المالية (٢٠١٩-٢٠٢٠)، تشكل ما يزيد عن ضعفي النسبة المسموح بها وفقاً لإتفاقية الاتحاد الأوروبي (ماسترخت) التي حددت نسبة (٣%) كمؤشر للحجم المقبول لعجز الموازنة العامة.

٢- أن سبب الارتفاع في العجز الكلي في السنوات الثلاث الأولى من مدة الدراسة (٢٠١١ ٢٠١٢-٢٠١٣)، ترجع إلى حالة عدم الاستقرار التي سادت مصر اثناء ثورة يناير.

٣- بعد عام ٢٠١٤ ومع مجيء حكومة عبد الفتاح السيسي وضعت وزارة المالية المصرية خطة استراتيجية لتحقيق اهداف ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، مستهدفة خفض العجز وتقليل الدين العام، وباستثناء السنة المالية (٢٠١٥-٢٠١٦) التي ارتفع فيها معدل العجز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى (١٢.٥%)، استمر العجز الكلي بالانخفاض.

٤- ارتبط عجز الموازنة العامة المصرية بارتفاع المديونية العامة سواء كانت محلية أم خارجية، كما أن الاختلال المتزايد بين النمو في الإنفاق العام والنمو في الإيرادات العامة في مصر أدى إلى ارتفاع مستويات الاقتراض بشكل يفوق قدرة الحكومة المصرية والاقتصاد المحلي على سداد أعباء هذا الدين من أقساط وفوائد.

٥- أن إجمالي الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي وللمدة من(٢٠١٠-٢٠١١/٢٠١٩-٢٠٢٠)، اتسم بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاظاً، وشكل الدين المحلي ما يقارب ال (٧٨.٣%)، أما الدين الخارجي فيمثل (٢١.٧%) من رصيد دين اجهزة الموازنة العامة.

٦- تشير بيانات الدين الخارجي حسب آجال الاستحقاق إلى أن الديون الطويلة والمتوسطة الاجل شكلت (٨٩.٨%) من إجمالي الدين الخارجي، في حين أن الديون قصيرة الأجل تمثل نسبة (١٠.٢%) من إجمالى الدين الخارجي.

التوصيات :

١- أن علاج العجز الكلي والتغلب على الدين العام يتطلب إرداة سياسية تعمل على تحديد الحجم الأمثل من الإنفاق العام للحد من اللجوء لتمويل العجز عن طريق الاقتراض.

٢- البحث في سبل من شأنها زيادة الايرادات العامة، لاسيما الايرادات الضريبية من خلال رفع كفاءة النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، من أجل تعبئة الموارد المالية لتمويل النفقات العامة.

٣- عدم دعم القطاعات غير الإنتاجية، والعمل على استخدام القروض لتمويل المشاريع الإنتاجية التي تتميز بعوائد كبيرة وسريعة لزيادة الإنتاج وبالنتيجة زيادة الدخل القومي، فضلاً عن إعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية الرئيسة كالصناعة والزراعة وتنمية القطاع الخاص.

٤- تهيئة البيئة الجاذبة للأستثمار الأجنبي المباشر، لتساهم في تدفق الأموال التي من شأنها زيادة الإيرادات العامة وتخفيف العجز الكلي للموازنة العامة.

العمل على تحفيز الإدخار المحلي من اجل الاعتماد على الإيرادات المحلية في التمويل، وتقليل قدر المستطاع الاقتراض الخارجي.

قائمة المصادر

التقارير:

١. البنك المركز المصري، التقرير السنوي ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢. جهورية مصر العربية، وزارة المالية، حصاد ستة أعوام يونيو ٢٠١٤- يونيو ٢٠٢٠، انجازات ومشروعات وزارة المالية.

الكتب:

١. إبراهيم محمد، **الموازنة العامة للدولة**، ط١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٧.

٢. جيمس جوارتيني و ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٨.

٣.حسن عواضه و عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة والموازنة والضرائب والرسوم**، ط١، بيروت، دار الخلود، ١٩٩٥.

٤. حنا رزوقي الصائغ، **المحاسبة الحكومية**، ط٣، بغداد، دار الكتب والوثائق، ١٩٧١.

٥. خطار شبلي، **العلوم المالية: الموازنة**، ط٤، بيروت، دار المنشورات الحقوقية، ١٩٧٩

٦. رفعت المحجوب، **المالية العامة**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧.

٧.السيد عبد المولى، **المالية العامة: دراسة للاقتصاد العام**، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٥.

٨. طاهر الجنابي، **دراسات المالية العامة**، بغداد، مطابع التعليم العالي، ١٩٩٠.

٩.عادل احمد حشيش، **أصول المالية العامة**، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٢.

١٠.عادل فليح العلي و طلال محمود تداوي، **اقتصاديات المالية العامة، الموصل**، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

١١. عبد المنعم السيد علي، **مدخل في علم الاقتصاد**، بغداد، مطبعة الجامعة، ١٩٨٤.

١٢. علي العربي وعبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، الكويت، د. ت.

١٣. محمد عبد الله عبد القادر، **الموازنة العامة وتطبيقها في دولة قطر**، ط١، الدوحة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

١٤.نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٣.

البحوث والدراسات :

١. إيهاب محمد يونس، السياسة المالية وعجز الموازنة العامة في مصر، **مجلة الشروق للعلوم التجارية**، العدد٥، (القاهرة: اكاديمية الشروق المعهد العالي للحاسبات والتكنلوجيا، يونيه ٢٠١١.

٢.عجز الموازنة العامة في الكويت ومصر: الأسباب وطرق العلاج، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد(٢٤)، العددالأول، (الكويت: جامعة الكويت ١٩٩٦).

٣. عجز الموازنة: المشكلات والحلول، **سلسلة دورية**، العدد٦٣، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط أيار ٢٠٠٧).

٤. نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧، (جامعة القادسية: كلية الإدارة والاقتصاد، دار الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ٢٠٠٨).

الرسائل الجامعية :

١.هاشم محمد عبد الله، عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة تحليلية في أسبابه وآثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق(١٩٧٣-١٩٩٣)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٩٧.

الانترنيت

١.جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، احصائيات عامة، متاح على الرابط التالي:

https://www.mof.gov.eg/en/archive/statistics/general/Statistics

٢. جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، البيان المالي السنوي، متاح على الرابط التالي:

https://www.mof.gov.eg

المجلات والجرائد:

١.عمرو جمال الدين، الأرث الثقيل: قصة الديون الأجنبية لمصر في مائتي عام، عربي بوست، ٢٨-٤-٢٠١٨.